HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق للفترة (2005-2015)

محمد عمر إبراهيم[1]

[1] جامعة النيلين، السودان

بريد الكتروني: dr.mohammedomer1973@gmail.com

HNSJ, 2021, 2(8); https://doi.org/10.53796/hnsj2846

اشراف البروفيسور/ عصام الدين عبد الوهاب بوب

تاريخ النشر: 2021/08/01م تاريخ القبول: 2021/07/24م

المستخلص

تناولت الدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق للفترة (2005-2015). وتمثلت مشكلة الدراسة في أن اعتماد العراق في ايراداته على انتاج وتصدير النفط في تكوين الدخل القومي أمر غاية في الخطورة بسبب تذبذب اسعار النفط عالميا. وهدفت الدراسة الى تشخيص مخاطر واشكاليات تقلبات أسعار النفط المتكررة على الموازنة العامة والعوامل المؤثرة على أسعار النفط وتأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة. وتوضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر واشكاليات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت لعدة نتائج اهمها: وجود علاقة ارتباطية طردية، بين كل من سعر برميل النفط ومبيعات النفط، سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة، سعر برميل النفط واجمالي النفقات العامة، وسعر برميل النفط والفائض بالموازنة. أوصت الدراسة بالعمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي، وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، والاخذ بعين الاعتبار واقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي.

RESEARCH ARTICLE

THE IMPACT OF OIL PRICE FLUCTUATIONS ON THE GENERAL BUDGET OF IRAQ FOR THE PERIOD (2005-2015)

Mohammed Omer Ibrahim[1]

[1] Alneelain University, Sudan
Email: dr.mohammedomer1973@gmail.com

HNSJ, 2021, 2(8); https://doi.org/10.53796/hnsj2846

Published at 01/08/2021 **Accepted at 24/07/2021**

Abstract

This study examined the impact of oil price fluctuations on the general budget of Iraq for the period (2005-2015). The problem of the study was represented in the dependence of Iraq in its revenues on production and export of oil in the formation of national income is a very dangerous matter due to the fluctuation of global oil prices. The study aimed to diagnose the risks and problems of frequent oil price fluctuations on the general budget and the factors affecting oil prices and the effect of oil price fluctuations on the general budget in Iraq during the study period. And clarify the importance of activating non-oil income sources to face the risks and problems of oil price fluctuations on the general budget in Iraq. The study followed the descriptive and analytical method and come up with several results a, the most important are: The existence of a direct correlation between the price of a barrel of oil and oil sales, the price of a barrel of oil and total public revenues, the price of a barrel of oil and total public expenditures, the price of a barrel of oil and the surplus in the budget. The study recommended work to diversify the economy and increase interest in the agricultural and industrial sectors, in order to reduce the shocks to the Iraqi economy, and take into account the reality of the oil industry and the needs of the Iraqi economy.

مقدمة

إن سوق النفط الدولي اتسم بعدم الاستقرار وكثرة التغير في أسعاره متأثرا بالعديد من العوامل، نظرا لكونه النفط سلعة دولية في مداها، استراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم، مهما كان مستوى تقدمها، باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وان كانت بدرجات متفاوتة، بالمقابل هناك مجموعة محدودة من الدول منتجة ومصدرة للنفط، فيصبح من البديهي القول، بان ارتفاع اسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، حيث تزداد عوائدها النفطية، التي هي بالأساس واردتها المالية، مما يؤثر ايجابيا فيها، وفي اعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة، لأن هذا الارتفاع سيزيد من الاعباء المالية عليها، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض اسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر واشكاليات.

بالتالي فان جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه (خطر أسعار النفط) ويترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والاشكاليات عند إعداد الموازنات العامة لتلك الدول، أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط، خصوصا وان التقلبات في اسعار النفط اصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق على المستوى العالمي، وتؤثر في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط او التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقيق مواردها المالية بالعملة الاجنبية، ولذلك تسعى هذه الدول للبحث عن مصادر أخرى للدخل تكون غير نفطية لمواجهة مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط الخام العالمية.

يعتبر العراق من تلك الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإن انخفاض أو ارتفاع أسعار النفط في ظل الأزمات، ينعكس على الموازنة العامة وكذلك على القرارات الاقتصادية والتنموية للدولة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن إعتماد العراق في ايراداته على انتاج وتصدير النفط في تكوين الدخل القومي أمر غاية في الخطورة بسبب تذبذب اسعار النفط عالميا، حيث تشكل الايرادات النفطية حوالي (90%) من ايرادات الموازنة العامة خلال الفترة (2005-2015)، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي تابعا للاقتصاد العالمي وتداعيات ازماته المتكررة، كونه في واقعه اقتصاديا ريعيا، يعتمد بشكل اساسي على انتاج وتصدير النفط الخام، وهذا يجعل الموازنة العامة للعراق تتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط، والتي غالبا ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل فيها، مما يجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة استراتيجية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال، كونه يسلط الضوء بوجه خاص على تأثيرات تقلبات اسعار النفط في جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة عامة، وفي اعداد الموازنة العامة خاصة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد، ذو الطبيعة الريعية، وكما يتسلط الضوء على ضرورات البحث عن مصادر اخرى لتمويل الموازنة العامة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في الآتي:

1- تشخيص مخاطر واشكاليات تقلبات أسعار النفط المتكررة على الموازنة العامة والعوامل المؤثرة على أسعار النفط وتأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة.

2- توضيح أهمية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية لمواجهة مخاطر واشكاليات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية:

- **تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للعراق للفترة (2005-2015)**

وتتفرع منها الفرضيات التالية:-

1. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط.
2. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة.
3. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي النفقات العامة.
4. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط والفائض بالموازنة.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: جمهورية العراق.

الحدود الزمانية: 2005-2015م.

الدراسات السابقة

دراسة :(Indrani Hazarika, 2015)[1]

هدف الدراسة هو تحليل أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الكلي للاقتصاد الأوبك، الذي يشكل81% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم، 40% من حصة السوق، وأسعار النفط خام برينت بسعر (دولار للبرميل)، هو المتغير المستقل الذي تراجعت امام المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)، والصادرات والحساب الجاري وسعر الصرف من عام 2007 إلى عام 2014، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط في مجال الاقتصاد الكلي، وآثاره المالية والسياسية. توصلت الدراسة أن التغيرات في أسعار النفط لا تؤثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية لاقتصادات الأوبك، وانخفاض أسعار النفط والتكاليف الطاقة وتوليد تغيرات في الدخل الحقيقي يستفيد منها الدول المستوردة للنفط، وقد جاء ارتفاع أسعار النفط بسبب ارتفاع التضخم والركود في العديد من البلدان.

1- [1]ndrani Hazarika. An Analytical Study on the Impact o Fluctuating Oil Prices on OPEC Economies. International Journal of Trade. Economics and Finance. Vol. 6. No. 3. June 2015-.

دراسة: بيطام ريمه (2015) [2]

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط، وتحديد الأطراف المؤثرة في سلوك الأسواق النفطية، وكيفية تبويب نفقات وإيرادات الميزانية في الجزائر، وتحليل تطورات أسعار النفط (2000-2014)، وتحليل نفقات وايرادات الميزانية العامة في الجزائر، وعلاقة أسعار النفط بعناصر الميزانية العامة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى أن النفط يتميز بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري. تأثير اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالمي على النفط، مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق. إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط والإيرادات البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

دراسة: عماد الدين محمد المزيني(2013) [3]

تناولت الدراسة: التطورات الرئيسية في سوق النفط العالمية للفترة (2000-2011)، وكذلك تطور تقلبات أسعار النفط والإيرادات النفطية للفترة (2000-2011)، والعوامل المؤثرة على تقلبات الإيرادات النفطية والتداعيات المترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية. هدفت الدراسة: إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار النفطية وتداعياتها المترتبة على ذلك، حيث أستخدم المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات المتوفرة عن تقلبات أسعار النفط العالمية. توصلت الدراسة: أن هناك العديد من العوامل مجتمعة أثرت على تحديد أسعار النفط عالمياً منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة، حيث أن جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً كبيراً في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

دراسة: سهام حسين البصام (2013) [4]

تناولت الدراسة: ماهية اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها وماهية الموازنة العامة للدولة، ومفهوم خط سعر النفط وتأثيرات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق والضرورات الاستراتيجية لتفعيل مصادر الدخل الغير النفطية لمواجهة مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط. تهدف الدراسة: إلى إلقاء الضوء على مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة. توصلت الدراسة: الى استنتاجات عديدة كان من أهمها ان تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921-2012)، اربكت كثيرا الموازنات العامة في العراق، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة.

---

[2]- بيطام ريمه" أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2000-2014-، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015

[3]- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

[4]- سهام حسين البصام، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس و الثلاثون، 2013.

الاطار النظري

إن النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين، الذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية نظراً للأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بعالمنا المعاصر.

قد أدى وجود النفط ومنتجاته المختلفة إلى حفز التفكير بخلق وتطوير الأجهزة والتقنيات الحديثة من سيارات وطائرات أو غيرها، وتزداد أهمية النفط يوماً بعد يوم، وذلك تبعاً لتعدد وتزايد خدماته واستعمالاته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه.

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في العراق ، وقد لعب دوراً مؤثراً وفعالاً في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية للعراق، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية وسلعة هامة في التجارة الدولية.

كما يشكل مصدر دخل رئيسي للعراق ، ولا تنحصر أهمية النفط في ظروف السلم بل تمتد وبشكل أكبر في أوقات الحروب والأزمات.

يبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق. (5)

ماهية اسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

أولا: النفط وأهميته

كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية **Petroleum** وتعني **Petr** صخر+**Oleum** زيت أي بمعنى زيت الصخر «يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها».(6)

النفط مصدر للطاقة ومادة كيماوية خام، يجب تكريرها لتصبح صالحة للاستعمال، وكما يرى انها مادة سائلة لزجة هيدروكربونية، توجد في باطن الأرض وتستخرج من مكامنها

اقتصادياً تكمن أهمية النفط فيما يلي:- [7]

5- جورج طعمه، عوني شاكر، فؤاد ايتيم، النفط والعلاقات الدولية، محاضرات ألقيت في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز الثالثة التي انعقدت في مقر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول، بالكويت عام 1979، ص10.

6- محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

7- حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدولة العربية خلال الفترة 1986-2008" رسالة

أ- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.

ب-**النفط مادة أولية أساسية في الصناعة:** ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطاً صناعياً واسعاً، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البرتوكيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...الخ)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية والصناعية الضرورية.

ج- **النفط مصدر للإيرادات المالية:** تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلاً، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

د- **النفط أهم سلعة في التبادل التجاري:** يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموعة السلع المتبادلة دولياً، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتماداً كلياً على النفط.

هـ-**دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:** توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.(8)

ثانيا: التسعيرات النفطية :-

« سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية، معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر، بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة، سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا».(9)

« سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة، بعد استبعاد ما طرأ عليه، خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم، أن ينتسب السعر

ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص ص 8-9.

8- نفس المرجع، ص 9.

9- محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 194-195.

الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس» (10)، ومنه فان سعر النفط هو القيمة النقدية، التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

يعبر عن القيمة النقدية او الصورة النقدية لبرميل النفط الخام، المقاس بالدولار الامريكي المكون من 42غالون، معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية، على سبيل المثال 100 دولار للبرميل [11] ، وان هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية، التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على اسعار النفط وجعلها اسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ اوائل عقد سبعينيات القرن العشرين واستمرارها، و بالأخص بعد الارتفاعات الكبيرة خلال العامين (2006-2007)، والتي بلغت ذروتها اكثر من 147 دولار للبرميل و كادت ان تلامس عتبة ال 150 دولار للبرميل في شهر تموز 2008، لكن سرعان ما بدأت تتهاوى وبانحدار حاد، حيث تدحرجت الى ما دون ال 40 دولار للبرميل في نهاية النصف الثاني من العام نفسه، خاصه في (كانون الاول) فاقدة بذلك نحو 110 دولار للبرميل.

1-أنواع السعر النفطي:-

سادت الأسواق النفطية العالمية منذ بداية إنتاج وتصدير النفط نوعين من الأسعار هما:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة المسميات والمفاهيم، منذ عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة وتتضمن المفاهيم التالية:- (12)

أ- الأسعار المعلنة:-

ويقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا، من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية .يمكن القول بان الأسعار المعلنة ماهي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط، بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.(13)

ب- الأسعار المتحققة:-

هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو خصومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الخصومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

حيث أن مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، والى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير

10- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص240.

11- أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.

12- Deren Umamis, Ibrahim Unalmis, and D. Filiz Unsal, On the Sources of Oil Price Fluctuations, IMF Working Paper Asia and Pacific On the Sources of Oil Price Fluctuations, December 2009-, p18.

13- محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص ص 197-198.

العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

ج- أسعار الإشارة:-

أن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

احتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962، وكذلك ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أكتوبر 1965.(14)

د- أسعار الكلفة الضريبية:-

هو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج (النفط) زائد عائد الحكومة النفطية, أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية.(15)

المجموعة الثانية: وهي مجموعة المفاهيم التي ظهرت في فترة لاحقة بسبب نشأة أسواق جديدة كالأسواق الفورية أو ظهور الصيغ الجديدة في تجارة النفط الخام، مثل صفقات الأجل الطويل، (16) وتتضمن هذه المجموعة المفاهيم التالية:

1. **الأسعار الفورية:-** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر او مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية. (17)
2. **السعر الرسمي (الاسمي):-** يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار الأمريكي.
3. **السعر الحقيقي:-** يعني القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعاملات التضخم أو يعني كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نحصل عليها من الخارج بالسعر الاسمي لبرميل النفط الخام.
4. **سعر صفقات الأجل الطويل:-** تعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة لاحقة، فنقول أن سعر برميل النفط الخام لصفقة تعقد في 2016/1/1 على أن تسلم في 2017/1/1.

14- Naoyuki Yoshino and Farhad Taghizadeh-Hesary, Economic Impacts of Oil price Fluctuations in Developed and Emerging Economies, The Institute of Energy Economics, Japan, October, 2014- ,p.43.

15- محمد احمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

16- حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص57.

17- بيطام ريمة، اسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حاله الجزائر2000-2014-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي، 2014-2015، ص200-199.

5. **سعر البرميل الورقي:-** هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآتية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الخام.
6. **السعر الإرجاعي:-** يعني سعر برميل النفط الخام في ضوء أسعار منتجاته ومكرراته التي سميت برميل أوبك (البرميل المركب) وهذا هو عبارة عن سعر البرميل النفطي محدداً في ضوء أسعار منتجاته المكررة.
7. **السعر المستقبلي:-** هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.(18)

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام:-

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل ، وتعتبر عملية تقييم مثل هذه العوامل عملية شائكة ومعقدة، وتتطلب قدراً كبيراً من الحذر، ونتعرض في ما يلي لبعض من تلك التفسيرات: (19)

1- المنهج الحدّي ومبدأ الندرة:-

يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض.

تحليل المنافسة:-

يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، حيث يرى هذا البعض أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، ويُعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، ويُدعم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية.

2- احتكار القلة:-

إن هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة

تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجماً. (20)

3- عوامل أخرى:-

يعتقد العديد من الاقتصاديين بأن بعض النظريات مثل الندرة الطبيعية أو الكلفة الحدية أو احتكار القلة للنفط لا تعتبر بحد ذاتها أساساً مقنعاً لتفسير أسعار النفط، وأن هناك عناصر أخرى مثل سياسات الدول المنتجة، والدول المستهلكة وشركات النفط، هي من العناصر التي تساهم في تحديد أسعار النفط أقلها على المدى الطويل.

لكن هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير تتمثل في عوامل الطلب، الإمدادات،

18- أحمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص 118.

19- حسن خضر، مرجع سابق، ص12.

20- المرجع السابق، ص13.

عوامل سياسية، العوامل المناخية، عوامل فنية، المضاربات والتوقعات:- تلعب المضاربات أحياناً في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد أسعار النفط، لاسيما وأن تلك المضاربات قد تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط والعديد من العوامل الأخرى.(21)

ويرى الباحث أن جميع العوامل السابقة تؤثر في تقلبات ومسارات اسعار النفط وغالباً ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الاخرى حتى أعتبر النفط وبسبب اهميته الدولية والاستراتيجية (سلعة مسببه)، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيراً كبيراً في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

النموذج الإحصائي لأثر تقلبات اسعار النفط على اعداد الموازنة العامة في العراق

أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قائمة على أسس سببية، وللتوصل للعلاقة أو التأثير ألارتباطي بين المتغيرات الاقتصادية، كان لابد من استخدام أدوات إحصائية ورياضية لمعالجة الظواهر الاقتصادية.

أولاً: توصيف وبناء النموذج القياسي:-

تعد أول مرحلة من مراحل البحث القياسي، هو توصيف وصياغة النموذج الرياضي، لنحصل على النموذج الذي يتولى بواسطته دراسة الظاهرة الاقتصادية، بصورة تطبيقية إذ تتطلب هذه الخطوة ما يلي:-(1)

1- تحديد المتغيرات المستقلة (توضيحية) والمتغير التابع المعتمدة:- إذ تم استخدام سعر البرميل كمتغير تابع، في حين تم استخدام اربع متغيرات كمتغيرات مستقلة، والتي شملت على كمية النفط المباع والايرادات العامة والنفقات العامة والفائض او العجز في الموازنة العامة وللفترة من (2005 - 2015) في العراق.

2- التوقعات المسبقة لإشارة المعلمة وحجمها، وهذه التوقعات المسبقة تمثل معايير نظرية، اذ يتوقع إن تكون إشارة المعلمة موجبة، معتمدا في ذلك على طبيعة العلاقة الطردية، ما بين تقلبات اسعار النفط والمتغيرات المختارة في هذا النموذج في العراق.

3- الشكل الرياضي للنموذج، من حيث عدد المعادلات وخصائصها، سواء كانت خطية أو غير خطية، ونظرا لغموض النظرية الاقتصادية في هذا المجال، أصبح من المعتاد لدى الاقتصاديين القياسين، إن يجربوا عدة إشكال خطية وغير خطية، والتي تشير إلى العلاقة غير المباشرة، وكذلك فان حجم النموذج يعتمد على درجة تعقيد الظاهرة المدروسة أو الغرض من استخدام النموذج، وبما إن النموذج يحاول تتبع اثر التغير في المتغير التابع، لذلك تم استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

تعد مرحلة التوصيف من أهم وأصعب مراحل أعداد النموذج القياسي، إذ يحاول الاقتصاد القياسي، في هذه المرحلة تعيين المتغيرات الداخلة في نموذجه، أي العوامل المنتظمة المؤثرة في المتغير التابع، ويحاول فصل بعضها عن البعض الآخر من جهة، وفصل آثار المتغيرات المستقلة والمؤثرة في المتغير التابع من جهة أخرى، لذا يلجأ الى اعتماد افتراضات نموذج الانحدار الكلاسيكي، التي في حالة تحقيقها يجتاز النموذج الاختبارات الإحصائية المألوفة مثل: (D.W. R^2. F. T) وتختزل العوامل غير المنتظمة إلى حد الاضطراب أو حد خطأ

21- حسن خضر، مرجع سابق، ص14.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998, ص 22.

عشوائي يخضع لحالات الصدفة، ومن ثم تتحقق الخصائص الإحصائية المرغوبة لطريقة التقدير المنتخبة، وفي حالة عدم تحقيق أحد هذه الافتراضات تنشأ مشكلة ينبغي معالجتها.

ثانيا: متغيرات النموذج:-

وتحتوي معادلة الانحدار الخطي المتعدد، المستخدم في التحليل على عدد من المتغيرات:

1- المتغير التابع (**dependent variable**): وهو المتغير الذي تتحدد قيمته عن طريق النموذج، أي بواسطة تقدير معاملات النموذج وقيم المتغيرات الخارجية، وله أسماء أخرى كالمتغير الداخلي أو المتغير الغير مفسر أو المتغير الغير موضح، وتمثل اسعار النفط هي المتغير التابع في هذا النموذج.

2- المتغير المستقل (**independent variable**): وهي المتغيرات التي لا تتحدد قيمها عن طريق النموذج، وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، ولها مسميات أخرى كالمتغير المفسر أو المتغير الخارجي، ويمثل (مبيعات النفط. الايرادات العامة. النفقات العامة. الفائض او العجز في الموازنة العامة) هي المتغيرات المستقلة في هذا النموذج.(1)

3- يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات، التي يصعب قياسه كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقة أو المالية والنقدية التي تعذر احتسابها، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها، ولصعوبة قياسها كمياً، وتعتمد قيمته على عامل الصدفة، فقد تكون القيمة موجبة أو سالبة أو مساوية إلى الصفر.

ثالثا: مرحلة الاختبار:-

يوضح في هذه المرحلة المعايير، التي من خلالها تتم معرفة خلو النموذج من المشاكل واختبار ما تم تقديره في المرحلة السابقة، والتأكد من صحة المعلمات المقدرة ودقتها وكما يلي:-

1- **المعيار الاقتصادي:-** يؤكد هذا المعيار أن إشارة المعلمات يجب أن تنسجم مع ما تفرضه النظرية الاقتصادية، وبيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع من حيث كونها علاقة طردية أم عكسية.

2- **المعيار الإحصائي:-** وخلال هذا المعيار يتم التعرف على مدى معنوية المعلمات، من خلال اختبار (t)، وهذا الاختبار مبني على فرضيتين هما، فرضية العدم (H0)، والفرضية البديلة (H1)، ففي حالة كون (t) المحتسبة اقل من (t) الجدولية، هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهو يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة (أي رفض النتيجة)، وفي حالة كون (t) المحتسبة هي أعلى من (t) الجدولية، هذا يعني قبول الفرضية البديلة (أي قبول النتيجة)، ورفض فرضية العدم، أي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، (1) والاختبار الأخر هو اختبار (f)، ويتم اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، إذ نرفض فرضية العدم

[1]- وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005، ص43.

[1]- اموري هادي كاظم ومحمد مناجد الدليمي، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي-، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988، ص70.

عندما تكون (f) المحسوبة أكبر من (f) الجدولية، وقبول فرضية العدم عند (f) المحسوبة أصغر من (f) (الجدولية).

هنالك اختبار إحصائي أخر، هو معامل التحديد (R^2)، الذي يستخدم لمعرفة القوة التفسيرية للدالة المقدرة، وتتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح، وأن ارتفاع قيمة (R^2)، يدل على قوة المتغيرات التوضيحية في التأثير في المتغير التابع وانخفاض (R^2)، يدل على ضعف تأثير المتغيرات المستقلة في التأثير في المتغير التابع.(2)

3- **المعيار القياسي:**- يضم هذا المعيار اختبار (D.W)، الذي يبين وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

جدول (1)

وصف المتغيرات خلال الفترة من (2005-2015)

(المبالغ بألاف الدولارات)

المتغيرات	اقل قيمة	اعلى قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط
سعر برميل النفط	34.00	106.30	76.2000	24.75556
مبيعات النفط	11858492	80427530	46415394.09	26298620.151
اجمالي الايرادات العامة	22699752	102458322	61159601.82	28987942.772
اجمالي النفقات	17917918	91657828	48904237.91	24778323.577
الفائض او العجز بالموازنة	595491	25948079	12255363.73	8751984.619

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي، (2005- 2015).

1 - الأسلوب الوصفي:-

من الجدول اعلاه نلاحظ ان، متوسط معدل سعر برميل النفط 76 دولار، خلال الفترة 2005 الى 2015، وكان اعلى معدل لسعر برميل النفط كان 106.3، وان اقل معدل لسعر برميل النفط كان 34 دولار للبرميل الواحد، وكما هو موضح في الشكل رقم (1).

[2]- عادل عبد الغني محبوب، أصول الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق -، ط1، كلية المنصور الجامعة، شركة الاعتدال للطباعة، بغداد، 1998، ص 59.

الشكل رقم (1)

سعر برميل النفط

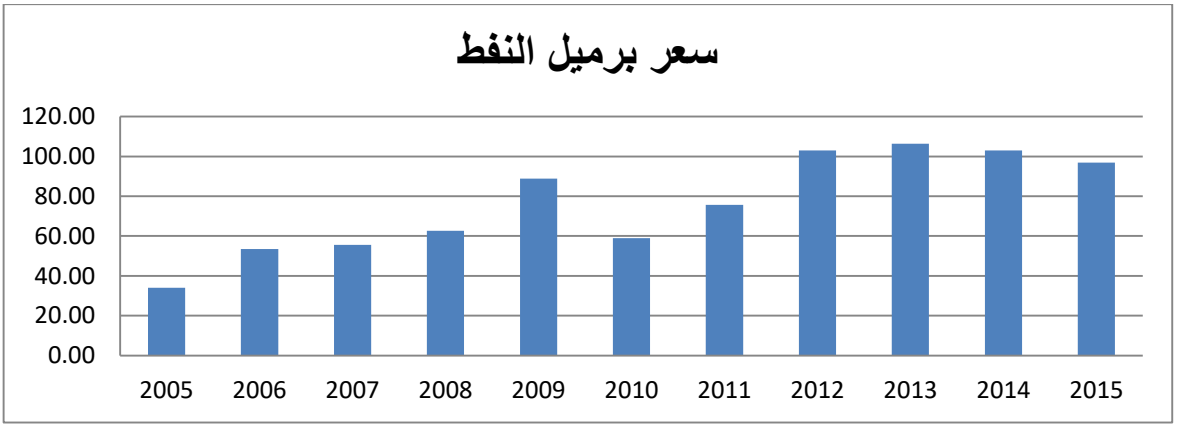

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي،(2005-2015).

كما نلاحظ ان متوسط مبيعات النفط كان 46.415.394.09 دولار، خلال الفترة 2005 الى 2015، وكان اعلى معدل لمبيعات النفط كان 80.427.530 دولار، وان اقل معدل لمبيعات النفط كان 11.858.492 دولار، وكما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

مبيعات النفط

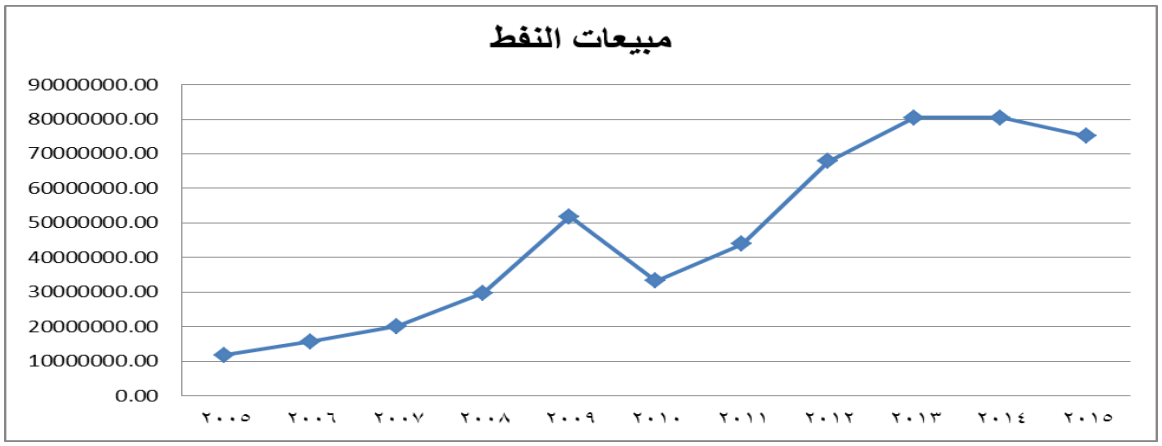

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي، (2005-2015).

كما نلاحظ ان، متوسط الايرادات العامة كانت 61.159.601.82 دولار، خلال الفترة 2005 الى 2015، وكان اعلى معدل للإيرادات العامة 102.458.322 دولار، وان اقل معدل للإيرادات العامة كان 22.699.752 دولار، وكما هو موضح في الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3)

اجمالي الايرادات العامة

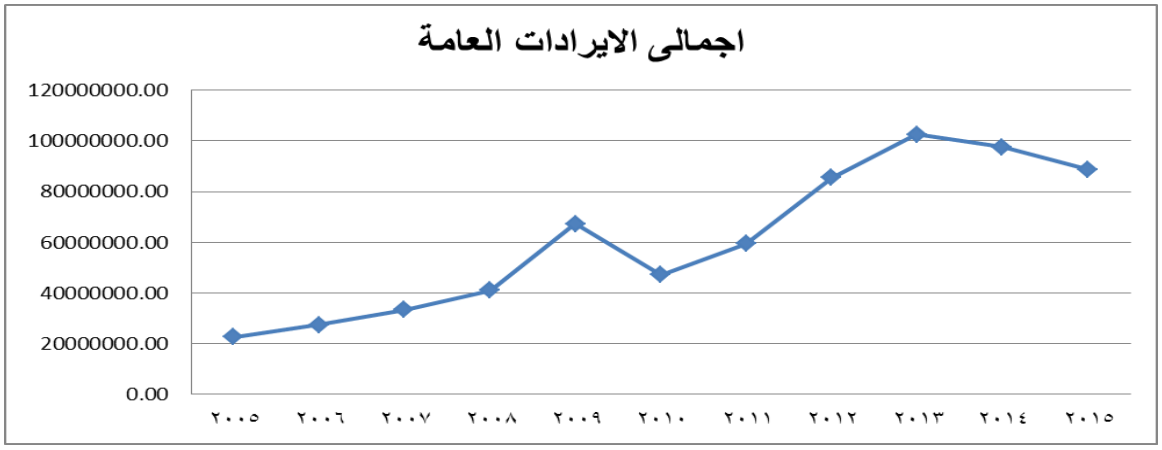

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي، (2005-2015).

كما نلاحظ ان، متوسط النفقات العامة كانت 48.904.237.91 دولار، خلال الفترة 2005 الى 2015، وكان اعلى معدل للنفقات العامة 91.657.828 دولار، وان اقل معدل للنفقات العامة كان 17.917.918 دولار، وكما هو موضح في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4)

اجمالي النفقات

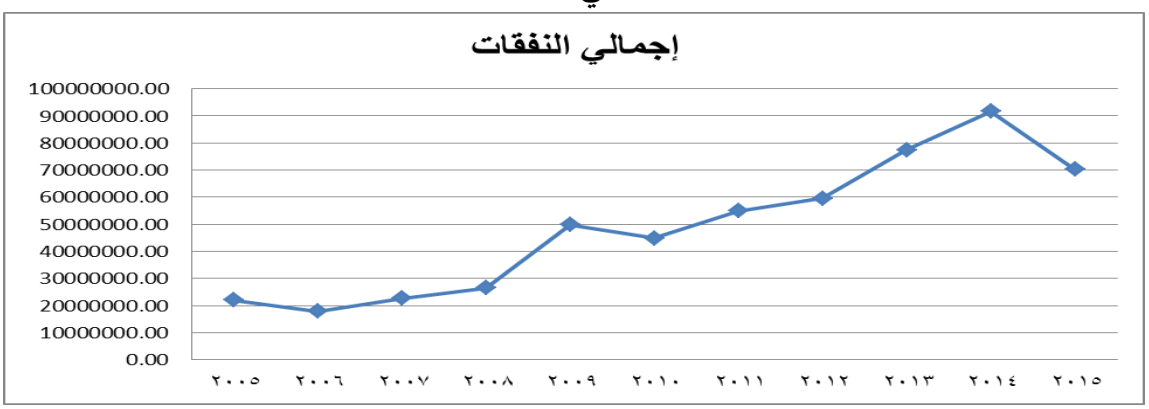

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي، (2005-2015).

كما نلاحظ ان، متوسط الفائض في الموازنة كانت 12.255.363.73 دولار، خلال الفترة 2005 الى 2015، وكان اعلى معدل للفائض في الموازنة 25.948.079 دولار، وان اقل معدل للفائض في الموازنة كان 595.491 دولار، وكما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5)

الفائض او العجز بالموازنة

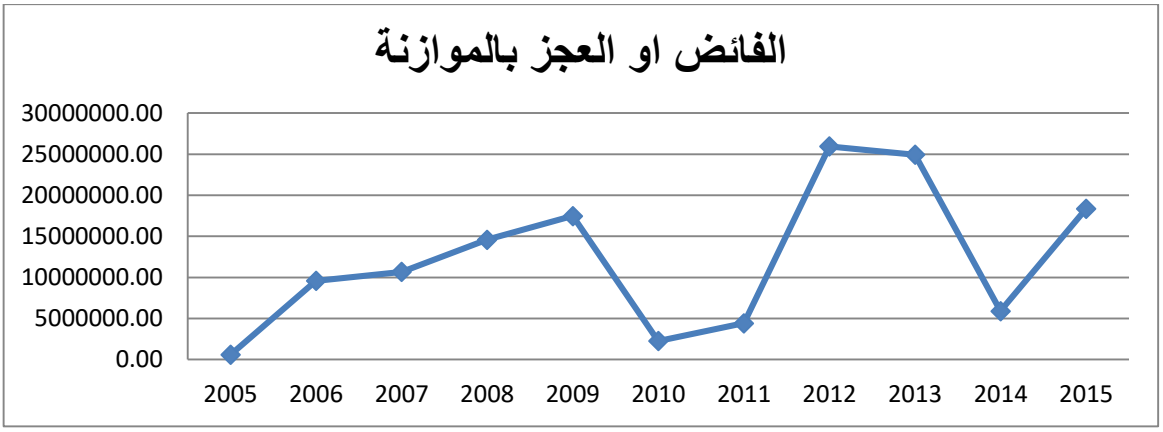

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، الجهاز المركز للإحصاء، البنك المركزي العراقي، (2005-2015).

2- الأسلوب المتعمق:-

فرضيات الدراسة:-

أ- يوجد علاقة ارتباطية بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط.

جدول (2): العلاقة بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط

مبيعات النفط	سعر برميل النفط
معامل الارتباط بيرسون	0.970
مستوى المعنوية	0.000
عدد المشاهدات	11

يلاحظ من الجدول السابق، وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.97، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، وهذا الارتباط قوي وعالي ودال احصائيا.

ب-يوجد علاقة ارتباطية بين سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة.

جدول (3): العلاقة بين سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة

اجمالي الايرادات العامة	سعر برميل النفط
معامل الارتباط بيرسون	0.978
مستوى المعنوية	0.000
عدد المشاهدات	11

يلاحظ من الجدول السابق، وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.97، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، وهذا الارتباط قوي وعالي الدالة.

ج- يوجد علاقة ارتباطية بين سعر برميل النفط واجمالي النفقات العامة.

جدول (4) العلاقة بين سعر النفط واجمالي الايرادات العامة

اجمالي النفقات	سعر برميل النفط
معامل الارتباط بيرسون	0.896
مستوى المعنوية	0.000
عدد المشاهدات	11

يلاحظ من الجدول السابق، وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي النفقات العامة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.89، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، وهذا الارتباط قوي وعالي الدالة.

د- يوجد علاقة ارتباطية بين سعر برميل النفط والفائض بالموازنة.

جدول (5): العلاقة بين سعر برميل النفط والفائض بالموازنة

الفائض بالموازنة	سعر برميل النفط
معامل الارتباط بيرسون	0.696
مستوى المعنوية	0.017
عدد المشاهدات	11

يلاحظ من الجدول السابق، وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط والفائض بالموازنة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.69، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.01، وهذا الارتباط متوسط وعالي الدالة.

- الفرض الاول – النموذج الاول:-

يوجد تأثير معنوي لسعر برميل النفط و مبيعات النفط.

جدول (6): العلاقة بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	القيمة المقدرة Bi	اختبار "ت"		اختبار "ف"		درجة التفسير R^2	Rمعامل ارتباط النموذج
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
مبيعات النفط	سعر برميل النفط	0.970	12.02	0.000	144.663	0.000^b	0.94	0.970

يتضح من الجدول السابق، ان درجة تفسير سعر برميل النفط، 94% من التغير الذي يحدث في مبيعات النفط والباقي عوامل اخرى، كما نجد ان درجة ارتباط النموذج تمثل 0.97، والنموذج معنوي عند مستوى معنوية

0.01، حيث بلغت قيمت "ف" المحسوبة 144.6، وكما نجد ان سعر برميل النفط، يؤثر بدرجة 0.970، وهو تأثير طردي معنوي، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة، زادت مبيعات النفط بمقدار 0.970.

- الفرض الثاني – النموذج الثاني:-

يوجد تأثير معنوي لسعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة.

جدول (7): أثر سعر برميل النفط على اجمالي الايرادات العامة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	القيمة المقدرة Bi	اختبار "ت"		اختبار "ف"		درجة التفسير R^2	Rمعامل ارتباط النموذج
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
اجمالي الايرادات العامة	سعر برميل النفط	0.978	14.051	0.000	197.425	0.000[b]	0.956	0.978

يتضح من الجدول السابق، ان درجة تفسير سعر برميل النفط، 95% من التغير الذي يحدث في الايرادات العامة والباقي عوامل اخرى، كما نجد ان درجة ارتباط النموذج تمثل 0.97، والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 0.01، حيث بلغت قيمت "ف" المحسوبة 197.4، وكما نجد ان سعر برميل النفط يؤثر بدرجة 0.978، وهو تأثير طردي معنوي، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة، زادت الايرادات العامة بمقدار 0.978.

- الفرض الثالث – النموذج الثالث:-

يوجد تأثير معنوي لسعر برميل النفط و اجمالي النفقات العامة.

جدول (8): أثر سعر برميل النفط على اجمالي النفقات العامة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	القيمة المقدرة Bi	اختبار "ت"		اختبار "ف"		درجة التفسير R^2	R معامل ارتباط النموذج
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
اجمالي النفقات العامة	سعر برميل النفط	0.896	6.045	0.000	36.537	0.000[b]	0.802	0.896

يتضح من الجدول السابق، ان درجة تفسير سعر برميل النفط، 80% من التغير الذي يحدث في النفقات العامة والباقي عوامل اخرى، كما نجد ان درجة ارتباط النموذج تمثل 0.89، والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 0.01، حيث بلغت قيمت "ف" المحسوبة 36.5، وكما نجد ان سعر برميل النفط يؤثر بدرجة 0.896، وهو تأثير طردي معنوي، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة، زادت النفقات العامة بمقدار 0.896.

- الفرض الرابع – النموذج الرابع:-

يوجد تأثير معنوي لسعر برميل النفط واجمالي الفائض والعجز بالموازنة العامة.

جدول (5): أثر سعر برميل النفط على الفائض والعجز بالموازنة العامة

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	القيمة المقدرة Bi	اختبار "ت"		اختبار "ف"		درجة التفسير R^2	R معامل ارتباط النموذج
			القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية		
اجمالي الفائض	سعر برميل النفط	0.696	2.905	0.000	8.440	0.000b	0.484	0.696

يتضح من الجدول السابق، ان درجة تفسير سعر برميل النفط، 48% من التغير الذي يحدث في الفائض بالموازنة العامة والباقي عوامل اخرى، كما نجد ان درجة ارتباط النموذج تمثل 0.69، والنموذج معنوي عند مستوى معنوية 0.01، حيث بلغت قيمت "ف" المحسوبة 8.4، وكما نجد ان سعر برميل النفط يؤثر بدرجة 0.696، وهو تأثير طردي معنوي، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة، زاد الفائض بالموازنة بمقدار 0.696.

النتائج:-

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:-

1. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط ومبيعات النفط،أي انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة, زادت مبيعات النفط.
2. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي الايرادات العامة, وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة, زادت الايرادات العامة.
3. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط واجمالي النفقات العامة، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة, زادت النفقات العامة.
4. وجود علاقة ارتباطية طردية، بين سعر برميل النفط والفائض بالموازنة، وهذا يعني انه كلما زاد سعر برميل النفط بمقدار وحده واحدة, زاد الفائض بالموازنة.

التوصيات:-

1. العمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي، وذلك لتخفيف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي، وتقليص حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي.
2. الاخذ بعين الاعتبار واقع الصناعة النفطية وحاجات الاقتصاد العراقي.

3. وضع خطط مدروسة لمعالجة مشكلات الصناعة النفطية وفق اهداف استراتيجية بعيدة المدى،
4. في ما يخص صناعة الغاز، فانه ينبغي إعادة اعمار منشآت تصنيع الغاز المصاحب لاستيعاب كامل للغاز، وإصلاح منشآت كبس وتصنيع وخزن وتصدير الغاز، لتقليل الخسائر الناجمة عن استهلاك المشتقات النفطية الأخرى.

المراجع

1. أحمد حسين علي الهيتي، بختيار صابر محمد ، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4، العدد 7، 2011.
2. اموري هادي كاظم ومحمد مناجد الدليمي، (مقدمة في تحليل الانحدار الخطي)، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1988 .
3. ***بيطارم*** ريمه" أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2015
4. جورج طعمه، عوني شاكر، فؤاد ايتيم، النفط والعلاقات الدولية، محاضرات ألقيت في دورة أساسيات صناعة النفط والغاز الثالثة التي انعقدت في مقر الأمانة العامة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول، بالكويت عام 1979.
5. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
6. حمادي نعيمة، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1968-2008)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008-2009.
7. حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدولة العربية خلال الفترة 1986-2008" رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.
8. سهام حسين البصام، مخاطر و اشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس و الثلاثون، 2013.
9. عادل عبد الغني محبوب،(أصول الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق)، ط1، كلية المنصور الجامعة، شركة الاعتدال للطباعة، بغداد، 1998.
10. عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998
11. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

12. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

13. محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

14. وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.

15. Andrani Hazarika. An Analytical Study on the Impact o Fluctuating Oil Prices on OPEC Economies. International Journal of Trade. Economics and Finance. Vol. 6. No. 3. June (2015).

16. Deren Umamis, Ibrahim Unalmis, and D. Filiz Unsal, On the Sources of Oil Price Fluctuations, IMF Working Paper Asia and Pacific On the Sources of Oil Price Fluctuations, December (2009), p18.

17. Naoyuki Yoshino and Farhad Taghizadeh-Hesary, Economic Impacts of Oil price Fluctuations in Developed and Emerging Economies, The Institute of Energy Economics, Japan, October, (2014),p.43.